

مكانة الطاقة في الادراك الاستراتيجي الروسي : تحليل الاستراتيجية الطاقوية الروسية اتجاه أوروبا بعد عام ٢٠٢٢

م.د. عصام سرحان عذيب الموسوي *

تأطير العلاقة بين الموارد الطبيعية وصنع القرار الاستراتيجي، وتوضيح تحولات مفاهيم مثل الأمن الطاقوي والاعتماد المتبادل في ظل بيئة دولية تتسم بعدم اليقين، بما يعزز الفهم العلمي للتحولات في العلاقات الروسية-الأوروبية

فرضية البحث

يفترض البحث أن التحولات التي أعقبت عام ٢٠٢٢ أعادت تموضع الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الروسي، بحيث انتقلت من أداة للتكامل الاقتصادي إلى أداة لإدارة الصراع وإعادة تشكيل التوازنات، من خلال تنويع الأسواق وتعديل مسارات التصدير وتعزيز البعد الأمني في السياسة الطاقوية

ثالثاً: إشكالية البحث .

تكمن الإشكالية الرئيسية في التساؤل الاتي :
كيف اعادت التحولات الدولية بعد عام ٢٠٢٢

المقدمة

اصبحت الطاقة أحد أبرز محددات القوة في العلاقات الدولية، إذ تجاوزت دورها الاقتصادي لتغدو أداة ذات أبعاد استراتيجية. وفي هذا الإطار، تحتل روسيا موقعاً محورياً في سوق الطاقة العالمي، مستفيدة من مواردها الكبيرة في توظيف الطاقة ضمن رؤيتها لمكانتها الدولية. وقد شكّلت العلاقة الطاقوية مع أوروبا نموذجاً للاعتماد المتبادل، إلا أن تطورات عام ٢٠٢٢ أدت إلى تفكك هذا النموذج، واتجاه الطرفين نحو أنماط من التنافس وإعادة التوضع. ومن ثم، يركز البحث على تحليل إدراك روسيا لمكانة الطاقة في استراتيجيتها، وانعكاس ذلك على سلوكها تجاه أوروبا في بيئة دولية متغيرة

أهمية البحث :

تنبع أهمية الدراسة من تناولها لتقاطع الطاقة مع الأبعاد الجيوسياسية والأمنية في تفسير السلوك الروسي تجاه أوروبا بعد ٢٠٢٢. كما تساهم في

جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية

مكانة الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الروسي تجاه أوروبا بعد عام ٢٠٢٢.

يوظف المنهج التحليلي لدراسة مكونات السياسة الطاقوية الروسية ومؤشراتها الاقتصادية والجيوسياسية، بينما يُستخدم المنهج المقارن لرصد التحولات قبل وبعد ٢٠٢٢، ولا سيما في طبيعة العلاقة مع أوروبا وأنماط الاعتماد المتبادل. كما يسهم المنهج التاريخي في تتبع تطور هذه السياسة ضمن سياقها الزمني، في حين يتيح المنهج الاستشرافي استقراء الاتجاهات المستقبلية.

ويقوم الإطار التحليلي على الربط بين البيئة الدولية الصراعية بوصفها متغيراً مستقلاً، وإعادة تعريف الدور الاستراتيجي للطاقة كمتغير تابع، بما يوفر تفسيراً متكاملًا للتحولات في السلوك الروسي

أدوات البحث

• تحليل الوثائق الرسمية والاستراتيجيات الروسية

• البيانات الإحصائية الخاصة بالإنتاج والتصدير

• تحليل الخطاب السياسي

سابعاً : حدود البحث

تتحدد الدراسة بثلاثة أبعاد رئيسية:

• زمانياً: تركز على مرحلة ما بعد ٢٠٢٢، مع إحالة موجزة للسياق السابق لتفسير التحولات.

• مكانياً: تنحصر في العلاقات الطاقوية بين روسيا وأوروبا، مع الإشارة المحدودة لأسواق أخرى عند الضرورة.

تشكيل مكانة الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الروسي تجاه أوروبا ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية :

• ما طبيعة الإدراك الاستراتيجي الروسي لمفهوم القوة الطاقوية؟

• كيف أثرت العقوبات الغربية في صياغة الاستراتيجية الطاقوية الروسية؟

• هل انتقلت العلاقة الطاقوية الروسية – الأوروبية من الاعتماد المتبادل إلى الصراع الجيو-اقتصادي ؟

• ما البدائل التي اعتمدتها روسيا لتعويض فقدان السوق الأوروبية ؟

خامساً: اهداف البحث

• تحليل مفهوم الإدراك الاستراتيجي في الفكر السياسي الروسي .

• بيان موقع الطاقة في هيكل القوة الروسية.

• تفسير التحول في الاستراتيجية الطاقوية الروسية بعد عام ٢٠٢٢.

• استشراف مستقبل العلاقات الطاقوية الروسية – الأوروبية.

سادساً: منهجية البحث:

يعتمد البحث على مقاربة منهجية متعددة الأدوات تجمع بين المنهج التحليلي والمقارن والتاريخي والاستشرافي، بهدف تفسير

التصورات الذهنية والتقديرات السياسية التي توجه صنع القرار.

وعليه، يُسهم هذا المفهوم في تفسير سلوك الدول، ولأسيما القوى الكبرى، ضمن النظام الدولي

المطلب الأول : مفهوم امن الطاقة وابعادها وتطوره في الفكر الاستراتيجي المعاصر

أولاً: مفهوم امن الطاقة:

يرتكز المفهوم التقليدي لأمن الطاقة على ضمان توفر إمدادات كافية ومستقرة من مصادر الطاقة، خاصة النفط والوقود الأحفوري، وبأسعار معتدلة تضمن استمرار النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي. ووفق هذا المنظور، يتحقق أمن الطاقة عندما تمتلك الدولة موارد طاقة قوية آمنة وكافية، وتتجنب حدوث أزمات الطاقة التي تتمثل في نقص الإمدادات مصحوباً بارتفاع حاد في الأسعار بما يهدد الأمن الاقتصادي والقومي.

وقد عرّفت الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ أمن الطاقة بأنه الحالة التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في جميع الأوقات، وبأشكال متعددة، وبكميات كافية، وبأسعار معقولة. ويؤكد هذا التعريف أهمية الطاقة في دعم التنمية الاقتصادية والحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

ومع تطور الدراسات، ظهرت تعريفات أوسع لأمن الطاقة، مثل تعريف الباحث كسين شنغ ليو الذي يرى أن أمن الطاقة لا يقتصر على ضمان الإمدادات، بل يشمل أيضاً حماية البيئة من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والحد من الانبعاثات الناتجة عن

• موضوعياً: تعالج دور الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الروسي وانعكاسه على السياسة الخارجية والأمن القومي، مع التركيز على المؤشرات الاقتصادية والجيوستراتيجية دون الخوض في الجوانب التقنية التفصيلية

ثامناً : هيكلية البحث

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث مترابطة تهدف إلى تفسير تطور الإدراك الاستراتيجي الطاقوي الروسي في ظل التحولات الدولية.

يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري، مع توضيح العلاقة بين الأمن الطاقوي والأمن القومي والأسس الجيوستراتيجية الحاكمة للرؤية الروسية. ويركز المبحث الثاني على دور الطاقة في الاستراتيجية الروسية قبل ٢٠٢٢، ولأسيما في علاقاتها مع أوروبا وآليات توظيفها كأداة نفوذ.

أما المبحث الثالث فيحلل تحولات هذه الاستراتيجية بعد ٢٠٢٢، في ضوء العقوبات والتغيرات في أسواق الطاقة، مع استشراف اتجاهاتها المستقبلية

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للإدراك الاستراتيجي الطاقوي الروسي

مفهوم الإدراك الاستراتيجي في الدراسات السياسية والاستراتيجية

يعد الإدراك الاستراتيجي إطاراً تحليلياً يفسر كيفية فهم الدول لبيئتها الدولية وتحديد أولوياتها ومصادر قوتها وتهديداتها.

ولا يقتصر على المعرفة الموضوعية، بل يشمل

نقص الطاقة أو ارتفاع أسعارها إلى آثار اقتصادية سلبية مثل تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وحدث عجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض قيمة العملة. لذلك تسعى الدول إلى ضمان توفر الطاقة بما يحقق الاستقرار الاقتصادي.

٢- البعد البيئي:

تنتج عن عمليات إنتاج الطاقة ونقلها واستهلاكها، خصوصاً من الوقود الأحفوري، آثار بيئية وصحية سلبية مثل التلوث والانبعاثات الضارة. لذلك أصبح البعد البيئي عنصراً أساسياً في سياسات الطاقة، حيث تسعى الدول إلى تقليل التلوث والانبعاثات مع تحقيق توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

٣- البعد الاجتماعي:

يركز هذا البعد على قدرة مختلف فئات المجتمع على الحصول على الطاقة بأسعار مناسبة. إذ إن ارتفاع أسعار الطاقة قد يزيد الفجوة بين الفئات الغنية القادرة على تحمل تكاليفها والفئات الفقيرة التي تعجز عن الحصول عليها، مما ينعكس سلباً على العدالة الاجتماعية ومستوى المعيشة.

٤- بعد السياسة الخارجية:

تؤثر الطاقة بشكل كبير في العلاقات الدولية، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على استيراد النفط والغاز. فقد يدفع الخوف من انقطاع الإمدادات بعض الدول إلى تعزيز التعاون مع الدول المنتجة أو تقديم تنازلات سياسية للحفاظ على أمن إمدادات الطاقة.

الاستهلاك المتزايد لمصادر الطاقة الملوثة.

وخلال العقود الأخيرة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، تطور مفهوم أمن الطاقة نتيجة التحولات في النظام الدولي وأسواق الطاقة. فلم يعد مقتصرًا على أمن الإمدادات فقط، بل أصبح يشمل التحكم في سلاسل الإنتاج والنقل والتوزيع، إضافة إلى البحث عن مصادر بديلة للطاقة وتقليل الاعتماد على الواردات النفطية.

كما يختلف مفهوم أمن الطاقة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة؛ فالدول المنتجة تسعى إلى الحفاظ على عائدات مناسبة من صادرات الطاقة، بينما تركز الدول المستهلكة على ضمان الحصول على إمدادات مستقرة وبأسعار مناسبة، مع تنويع مصادر الطاقة وتطوير البدائل المحلية.

وبشكل عام، يشمل أمن الطاقة اليوم مجموعة من الأبعاد المتكاملة، مثل تنويع مصادر الطاقة، تأمين الإمدادات، تطوير التكنولوجيا، حماية البيئة، وضمان كفاءة النقل والتوزيع والتخزين، مما يعكس الطبيعة المعقدة والمتعددة الجوانب لهذا المفهوم في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر المباشر في المناطق المنتجة للنفط^(١).

ثانياً : إبعاد امن الطاقة:

١- البعد الاقتصادي:

يرتبط أمن الطاقة ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي، إذ تعتمد الدول - خاصة الصناعية منها - على توفر إمدادات الطاقة بشكل مستمر لضمان استمرار النشاط الاقتصادي. ويؤدي

٥- البعد التقني:

تلعب التكنولوجيا دوراً مهماً في تحقيق أمن الطاقة من خلال تطوير مصادر جديدة للطاقة، وتحسين كفاءة الإنتاج والاستهلاك، وتطوير تقنيات الطاقة النظيفة. كما تسهم التكنولوجيا في تحقيق التوازن بين مختلف أبعاد أمن الطاقة الاقتصادية والبيئية.

٦- البعد الأمني (الأمن القومي):

يرتبط هذا البعد بحماية إمدادات الطاقة والبنية التحتية المرتبطة بها، مثل خطوط الأنابيب ومحطات الإنتاج والتكرير، من التهديدات المختلفة كالهجمات الإرهابية أو النزاعات المسلحة. كما يشمل ضمان توفر الطاقة اللازمة لدعم القدرات العسكرية للدولة والحفاظ على أمنها القومي هجمات إرهابية أو من الكوارث (٧).

ثالثاً: محددات أمن الطاقة

يرتبط مفهوم أمن الطاقة بمجموعة من المحددات والتحديات التي تؤثر في استراتيجيات الطاقة على المستويين القومي والعالمي، وتدفع الدول إلى تبني سياسات وأدوات متنوعة لضمان استقرار الإمدادات واستمرار تدفق الموارد الطاقوية. ومن أبرز هذه المحددات ما يأتي:

١- اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي:

يشهد الطلب العالمي على الطاقة ارتفاعاً متزايداً نتيجة النمو الاقتصادي المتسارع، خاصة في الدول النامية والصاعدة مثل الصين والهند. وفي

المقابل، لا ينمو إنتاج النفط والغاز بالوتيرة نفسها، مما يؤدي إلى ضغوط على الأسواق العالمية للطاقة ويزيد من احتمالات حدوث أزمات في الإمدادات.

٢- القيود المفروضة على إمدادات الطاقة:

تتمثل هذه القيود في عاملين رئيسيين؛ الأول يتعلق بنضوب بعض الموارد الطبيعية غير المتجددة مع مرور الزمن، والثاني يرتبط بالقيود السياسية والاقتصادية التي قد تفرضها الدول المنتجة، مثل الحظر أو المقاطعة أو الاتفاق بين المنتجين على تقليل الإمدادات.

٣- الانقطاعات المفاجئة في إمدادات الطاقة:

قد تتعرض إمدادات الطاقة لانقطاعات نتيجة عوامل قهرية مثل الحروب أو الأزمات الداخلية، أو بسبب قرارات سياسية تتعلق بفرض قيود على الصادرات أو الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في الأسعار وعدم استقرار في الأسواق العالمية.

٤- استهداف منشآت الطاقة من قبل التنظيمات الإرهابية:

تشكل الهجمات التي تستهدف البنية التحتية للطاقة، مثل الحقول النفطية وخطوط الأنابيب، تهديداً مباشراً لأمن الطاقة، إذ قد تؤدي إلى تعطيل الإنتاج أو النقل والتأثير في استقرار الإمدادات العالمية.

٥- التحديات التي تواجه شركات النفط العالمية:

تواجه شركات الطاقة الدولية عدة صعوبات في الدول المنتجة، من أبرزها النظرة السلبية تجاهها باعتبارها مستغلة للموارد الوطنية، إضافة إلى

يشير مفهوم الإدراك الاستراتيجي إلى الإطار الذهني الذي تعتمد عليه النخب السياسية في تفسير البيئة الدولية وتحديد المصالح والأولويات الاستراتيجية للدولة. فالسلوك الخارجي للدول لا يتحدد فقط بالمعطيات المادية للقوة، بل يتأثر أيضاً بالكيفية التي تدرك بها القيادة السياسية تلك المعطيات وتفسرها ضمن سياق التفاعلات الدولية.^(٤)

وفي هذا السياق، يؤكد العديد من منظري العلاقات الدولية أن الإدراك يلعب دوراً محورياً في تفسير القرارات الاستراتيجية للدول، حيث إن صانع القرار لا يتعامل مع الواقع الدولي بصورة موضوعية مطلقة، بل من خلال منظومة من التصورات والخبرات التاريخية والثقافية التي تشكل إدراكه لطبيعة التهديدات والفرص.^(٥)

وعند تطبيق هذا المفهوم على الحالة الروسية، يتضح أن الإدراك الاستراتيجي للنخبة الحاكمة في موسكو يتشكل إلى حد كبير من خلال مجموعة من العوامل التاريخية والجيوستراتيجية، من أبرزها الإرث الإمبراطوري لروسيا، وتجربة الانهيار السوفيتي، إضافة إلى إدراك القيادة الروسية لطبيعة النظام الدولي بوصفه نظاماً تنافسياً تحكمه اعتبارات القوة والتوازن.^(٦)

وبناءً على ذلك، تميل روسيا إلى تبني رؤية واقعية للنظام الدولي، ترى أن الحفاظ على المكانة الدولية يتطلب امتلاك أدوات فعالة للتأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين. وفي هذا الإطار، تصبح الموارد الاستراتيجية، ولا سيما موارد الطاقة، أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الروسية، نظراً لما تمنحه من قدرة على التأثير

التهديدات الأمنية التي قد تطل مظهرها ومنشأتها، فضلاً عن التغيرات السياسية التي قد تؤثر في عقود الاستثمار وحقوق الامتياز الخاصة بها.

٦- عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدول المنتجة للطاقة:

يمكن أن يؤدي تدهور الأوضاع الأمنية أو السياسية، مثل الحروب الأهلية أو ضعف سيطرة الحكومات المركزية أو النزاعات الداخلية، إلى تعطيل الإنتاج أو تقليص الصادرات، مما يعكس سلباً على أمن الطاقة على المستويين القومي والعالمي ومن قبله القومي^(٧).

المطلب الثاني : مفهوم الإدراك الاستراتيجي الروسي وعلاقته بتوظيف الموارد

مفهوم الإدراك الاستراتيجي الروسي وعلاقته بتوظيف الموارد

يشكل الإدراك الاستراتيجي أحد المفاهيم التحليلية المهمة في تفسير سلوك الدول في العلاقات الدولية، إذ يرتبط بالكيفية التي تدرك بها النخب الحاكمة البيئة الدولية وطبيعة التهديدات والفرص المتاحة فيها، ومن ثم ترجمة هذا الإدراك إلى سياسات واستراتيجيات عملية. وفي الحالة الروسية، يكتسب مفهوم الإدراك الاستراتيجي أهمية خاصة، نظراً لارتباطه الوثيق بكيفية توظيف الموارد الطبيعية، ولا سيما موارد الطاقة، في تعزيز مكانة روسيا الدولية وإعادة إنتاج قوتها في النظام الدولي المعاصر.

أولاً: الإدراك الاستراتيجي كمتغير مفسر للسلوك الخارجي للدول

منظومة أوسع للسياسة الخارجية الروسية، إذ تستخدم موسكو علاقاتها الطاقوية مع الدول المستوردة لتعزيز نفوذها السياسي وإدارة علاقات الاعتماد المتبادل معها. وقد ظهر ذلك بوضوح في العلاقات الروسية الأوروبية، حيث اعتمدت العديد من الدول الأوروبية بدرجات متفاوتة على الغاز الروسي لتلبية احتياجاتها الطاقوية، الأمر الذي منح موسكو هامشاً واسعاً من النفوذ في علاقاتها مع هذه الدول.^(١١)

ثالثاً: أمن الطاقة بوصفه مظهراً من مظاهر القوة البنيوية

يرتبط مفهوم أمن الطاقة في العلاقات الدولية بقدرة الدولة على ضمان إمدادات مستقرة ومستمرة من مصادر الطاقة بأسعار معقولة، سواء كانت الدولة منتجة للطاقة أو مستهلكة لها. غير أن هذا المفهوم اكتسب في العقود الأخيرة أبعاداً استراتيجية أوسع، إذ أصبح يُنظر إليه بوصفه أحد عناصر القوة البنيوية في النظام الدولي.^(١٢)

ويشير مفهوم القوة البنيوية إلى قدرة الدولة على التأثير في قواعد وأنماط التفاعل في النظام الدولي، وليس فقط التأثير المباشر في سلوك الدول الأخرى. ومن هذا المنظور، يمكن للدول التي تمتلك موارد استراتيجية مهمة، مثل الطاقة، أن تمارس نوعاً من النفوذ البنيوي من خلال التحكم في تدفقات هذه الموارد أو التأثير في الأسواق العالمية المرتبطة بها.^(١٣)

وفي الحالة الروسية، يمثل قطاع الطاقة أحد أبرز أدوات القوة البنيوية التي تمتلكها الدولة.

الاقتصادي والسياسي في علاقاتها الدولية.^(١٤)

ثانياً: العلاقة بين الموارد الطبيعية وصنع القرار الاستراتيجي

تعد الموارد الطبيعية، وبخاصة موارد الطاقة، من العناصر الأساسية التي تؤثر في عملية صنع القرار الاستراتيجي للدول.

فالدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة من الموارد الاستراتيجية غالباً ما تسعى إلى توظيفها لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وجيوسياسية تتجاوز مجرد تحقيق العوائد الاقتصادية المباشرة.^(١٥)

وفي هذا الإطار، تحتل روسيا موقعاً متميزاً في خريطة الطاقة العالمية، إذ تمتلك أحد أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط في العالم، الأمر الذي يمنحها قدرة كبيرة على التأثير في الأسواق العالمية للطاقة. وقد أدركت القيادة الروسية مبكراً أهمية هذه الموارد في تعزيز النفوذ الدولي للدولة، لذلك عملت منذ مطلع الألفية الجديدة على إعادة تنظيم قطاع الطاقة وربطه بصورة وثيقة بالاستراتيجية الوطنية للدولة.^(١٦)

وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح خلال مرحلة حكم الرئيس فلاديمير بوتين، حيث تم تعزيز دور الدولة في إدارة قطاع الطاقة، ولاسيما من خلال الشركات العملاقة مثل غازبروم وروسنفت، بحيث أصبحت هذه الشركات أدوات استراتيجية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في الخارج.^(١٧)

وفي هذا السياق، لم تعد صادرات الطاقة الروسية مجرد نشاط اقتصادي، بل أصبحت جزءاً من

أضحت الطاقة ركناً أساسياً في استراتيجيات الأمن القومي لدورها في دعم التنمية وتعزيز القدرات الشاملة للدولة.

وقد أسهم هذا الترابط في بروز مفهوم الأمن الطاقوي كأحد الأبعاد الرئيسة للأمن القومي، خاصة مع تصاعد التنافس الدولي.

وعليه، تمثل الموارد الطاقوية أداة استراتيجية مؤثرة في توازنات القوة ضمن العلاقات الدولية أولاً: مكانة الطاقة في الاستراتيجية الروسية لإعادة بناء القوة

تُعدّ الطاقة أحد المرتكزات الأساسية في الاستراتيجية الروسية لإعادة بناء قوتها الدولية. ويقوم أمن الطاقة الروسي على ضمان استخراج كافٍ للموارد الطاقوية، وتأمين وصولها للأمن إلى الأسواق العالمية، ولا سيما الأوروبية، مع ضمان استمرار تدفقها عبر دول العبور دون عوائق وبأسعار تحقق عوائد اقتصادية مهمة. كما يتطلب ذلك امتلاك التقنيات اللازمة لاستخراج الموارد الطاقوية، والسيطرة على شبكات نقلها نحو الأسواق الخارجية، إضافة إلى تنويع الأسواق بما يمنع اعتماد روسيا على سوق طاقوية واحدة. وبذلك أصبحت روسيا فاعلاً محورياً في توازنات الطاقة في السوق الدولية بوصفها من كبار المنتجين للطاقة، الأمر الذي جعل الطاقة أداة مؤثرة في سياستها الخارجية وسعيها إلى استعادة مكانتها الدولية حالة الركوع»^(١٦).

تعد روسيا من أبرز الفاعلين في قطاع الطاقة عالمياً، إذ تمتلك احتياطات كبيرة من الغاز

فروسيا لا تُعد مجرد مصدر رئيس للطاقة، بل تمتلك أيضاً شبكة واسعة من البنى التحتية لنقل الطاقة، مثل خطوط الأنابيب العابرة للحدود، التي تربطها بالعديد من الأسواق الإقليمية والدولية. وقد مكّن ذلك موسكو من لعب دور محوري في معادلات أمن الطاقة في كل من أوروبا وآسيا.^(١٤)

ومن خلال هذا الدور، تستطيع روسيا توظيف مواردها الطاقوية كأداة لتعزيز مكانتها في النظام الدولي، سواء من خلال بناء علاقات اعتماد متبادل مع الدول المستوردة للطاقة، أو من خلال التأثير في التوازنات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بأسواق الطاقة العالمية. وبذلك، تصبح الطاقة جزءاً من منظومة القوة الشاملة للدولة، إلى جانب الأدوات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية.^(١٥)

يستند الإدراك الاستراتيجي الطاقوي الروسي إلى إطار نظري يربط بين الطاقة والأمن القومي ضمن رؤية جيوسياسية شاملة.

ويعكس هذا الإدراك تصور روسيا لمواردها الطاقوية بوصفها ركناً أساسياً في قوتها ونفوذها الدولي.

كما يعزز الترابط بين الأمن الطاقوي والأمن القومي دور الطاقة في توجيه السياسات الاستراتيجية الروسية

المبحث الثاني: مكانة الطاقة في

الإدراك الإستراتيجي الروسي قبل

عام ٢٠٢٢

www.jlps.edu.iq

مثال : رسم بياني (١) صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا (٢٠١٨-٢٠٢٢) (اعداد الباحث)

2020 |

2024 |

2023 |

2022 |

2021 |

2020 |

2019 |

2018 |

تدرك روسيا الأهمية الاستراتيجية للطاقة على المستويين الداخلي والدولي، ولا سيما في ظل اتساع التنمية الاقتصادية وتعدد فروع القطاع الطاقوي وارتباطه باقتصادات آسيا وأوروبا. وقد أسهم توسع النشاط الاستثماري الروسي في قطاع الطاقة داخل البلاد وخارجها في تعزيز اندماج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي. وتمثل موارد الطاقة، ولا سيما النفط والغاز، مورداً أساسياً للخرينة العامة وعاملاً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية والسياسية، إذ تسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي. كما أن تقلبات السوق العالمية للطاقة تؤثر بصورة مباشرة في استقرار الميزانية ومستويات النمو الاقتصادي في روسيا.

الطبيعي وتعد من أكبر المنتجين والمصدرين له. كما تتوقع الحكومة الروسية زيادة إنتاج الغاز خلال السنوات المقبلة. وتؤدي شركة غازبروم دوراً محورياً في هذا القطاع، إذ تعد من أكبر شركات إنتاج الغاز الطبيعي في العالم، وتسيطر على الجزء الأكبر من إنتاج الغاز الروسي ونقله إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية خريطة(١):شبكة خطوط الغاز الروسي نحو أوروبا

المصدر : رشاد، سوزي. (٢٠٢٢). أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٤(١٣)، ٢٦-١
<https://jocu.journals.ekb.eg>

جدول رقم (١) إنتاج روسيا من النفط والغاز

انتاج الغاز (مليار م ^٣) انتاج النفط (مليون برميل يومياً) السنة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
٧٢٥.	١٠,٩.	١١,٢.	١٠,١.	١٠,٥.	١٠,٠.	١٠,٤.	١٠,٣.	١٠,٣.
٧٣٨.								
٦٩٣.								
٧٦٢.								
٧٠٢.								
٦٣٤.								
٦٨٥.								
٦٩٥.								

المصدر : ابراهيم حردان مطر. (٢٠٢٢). استراتيجية الطاقة الروسية في أوراسيا. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، (٩).
<https://>

و تتمثل تلك القوة الاستراتيجية في جملة
أوجه ذات العلاقة بالطاقة بما يأتي:

أولاً: حاة روسيا من الانتا و الاحتياطي العالمي
للنفط و الغاز الطبيعي داخل ترابها الاقليمي.

ثانياً: جاهزية روسيا على التعامل مع
الطلب على الطاقة من حيث امكانياتها
التقنية و التغلب على الاعوبات الجغرافية
و مستوى الاستثمار و سياسة الطاقة وطنياً.

ثالثاً: منظومة ايسال النفط و الغاز الطبيعي
الى السوق العالمي من شبكة خطوط النقل
و ويرهها و كفاءتها و سعتها على الحمولة و
الاضاع الامنية و قدرة روسيا على تحديثها.

رابعاً: البدائل المتاحة لروسيا تيسال نفطها
و وازها الطبيعي الى المستهلكين و
السوق العالمي و ما تواجهه من تحديات
تقنية و فنية و جغرافية و سياسية و امنية.

خامساً: المدى الذي تستطيع فيه روسيا تسخير
واقع موقعها الجغرافي و تاريخ علاقاتها
و نفوذها في اقليم بحر قزوين الكبير حيث
دول وسط اسيا المادرة للنفط و الطاقة.

سادساً: مواجهة تحديات التنافس و الخام على
مادر الطاقة و اتجاهات خطوط نقلها من ماديها
الى السوق العالمي عبر روسيا او دون المرور بها.

سابعاً: تقلبات العرض و الطلب العالميين
على الطاقة و تعثراتها على الاسعار. (١٩)

وبذلك شكّل اعود بوتين إلى السّلطة رافعة
للاقتاد الروسي الذي نجح في تحقيق نسب نمو

وبفضل ما تمتلكه من موارد وإمكانات، تسعى
روسيا إلى تعزيز دورها بوصفها مورداً رئيسياً
للطاقة إلى أوروبا وآسيا، مما يجعل الطاقة
إحدى الركائز الأساسية لأمنها القومي وأداة
مؤثرة في علاقاتها الدولية في سوق الطاقة (١٧)

في منتصف عام ٢٠٠٣ عمل الرئيس فلاديمير
بوتين على تعزيز سيطرة الدولة على قطاعي
النفط والغاز، الأمر الذي كشف عن ملامح
استراتيجية روسية جديدة في مجال الطاقة.

تمثلت هذه الاستراتيجية في تقليص نفوذ النخب
الرأسمالية في قطاع الطاقة، مع الاستمرار في
جذب الاستثمارات الأجنبية ضمن ضوابط
تخضع لرقابة الدولة، والحد من سيطرة الشركاء
الأجانب على عمليات الطاقة. كما ركزت على
ترسيخ فكرة أن تعافي الاقتصاد الروسي وتعزيز
دور روسيا الدولي يرتبطان بالحفاظ على ملكيتها
لثرواتها الطبيعية، ولا سيما موارد الطاقة،
مع السعي إلى تقليل الآثار السلبية للتقلبات في
الاقتصاد العالمي لعملية خاخة وير ناضجة.

تبني سياسة تخطيط النمو «اذ ان النمو المستقر
للاقتاد الروسي في السنوات القادمة» كما
كتب بوتين «سيقوم على تخطيط النمو» (١٨).

ان جوهر استراتيجية الطاقة الروسية ليس
ان تابح روسيا مجهزاً للمواد الخام بل من
المشاركين الاساسيين في السوق العالمي و
ان تكون الطاقة ماحلة استراتيجية اي كعدة
للقوة التي تعزز موقف و نفوذ روسيا في
السياسة الدولية و تضمن لها الموارد اللازمة
للإبقاء على قدرتها الاستراتيجية للردع.

مليمون طمن وتم تحويل إيرادات الناتجة من بيع النفط - بسعر يفوق ٢٠ دولاراً للبرميل الواحد - إلى امدوق الاستقرار مما أدى إلى وجود وفورات بهذا الماندوق تقدر بحوالي ١٩ مليار دولار ففي يناير ٢٠٠٥ نتيجة ارتفاع أسعار البترول. وبالتالي نت عن ذلك حتماً ارتفاع الاحتياطي النقدي في الأعوام التالية إلى أن عاد الوه الروسي وتنامي الاقتصاد بعكمله وتطورت البنية التحتية وتوقفت موسكو عن تلقي اتعانات والمساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة باتضافة إلى تحول مجموعة خريطة رقم (٢) الاحتياطيات النفطية والغازية في روسيا

المصدر: ممدوح سلامة. (٢٠١٥). أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. <https://books.google.com>
 جدول (٢) نسبة اعتماد اوريا على الغاز الروسي

الدولة	نسبة الاعتماد على الغاز الروسي
المانيا	55%
إيطاليا	40.0%
فرنسا	17%
هنغاريا	60%
بولندا	45.0%

عالية خلال سنوات متتالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز الذي استفادت منه الحكومة الروسية باتجاهين: الأول عبر الدراتها النفطية، والثاني عبر إعادة تدير شحنات الطاقة القادمة من قزوين والقوقاز وهو ما سمح للحكومة الروسية بتمويل خططها الاقتصادية. من هنا كان اتارار الروسي دائماً على العمل على بقاء الأراضي الروسية الممر الأساسي وشبه الوحيد لمداد الطاقة القادمة من آسيا الوسطى وقزوين. أمام هذا الواقع لا تبدو روسيا مستعدة للتنازل في هذه المسئلة، وبحسب الكاتب مارشال وولدمان فإنّ موسكو تخوض «مباراة شطرن عظمى» تسعى خلالها للتأدي لمحاولات الولايات المتحدة بناء خطوط أنابيب تتجاوز موسكو (٢٠).

اتخذت الدولة سياسة اقتصادية مكنتها من الاستفادة القاي من مقوماتها ومواردها وإمكانياتها المادية باعتبارها من أوني دول العالم من حيث مالد الطاقة فهي تمتلك سبع أكبر احتياطي نفط في العالم والدولة الأولى عالمياً من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي فلقد أحكمت إدارتها لقطاع الطاقة وتوالت عمليات الخاخة ولكن تحت إشراف وسيطرة الدولة من خلال شركات حكومية مثل "واز بروم" التي تحتكر انتا وتسويق الغاز وتحال على الدعم الحكومي و"روس نفط" و"لوك أويل" التي بلغ متوسط انتتا اليومي لها ممن النفط الروسي ٩٨١,١ مليمون برميل عماد ٧٢٠٠ حيث زاد انتاج واستخراج النفط والغاز الطبيعي كما ازداد احتياطي روسيا من العملة الاعية والذهب بنسبة ٧٠٪ عام ٢٠٠٤ فقد بلغ حجم استخراج النفط ذلك العام نحو ٤٥٠

حذرت فيها من ارتفاع اعتماد أوروبا على واردات الغاز، وفي عام ٢٠٠٤ تبنى المجلس الأوروبي توجيهاً يهدف إلى ضمان أمن إمدادات الغاز وتحسين كفاءة عمل سوقه الداخلية، ولا سيما في حالات الانقطاع المفاجئ. وقد أعادت الأزمات الروسية الأوكرانية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، التي أدت إلى انقطاع إمدادات الغاز إلى أوروبا، طرح قضية أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من ذلك لم ينخفض اعتماد أوروبا على واردات الغاز، بل تشير التقديرات إلى احتمال ارتفاعه مستقبلاً. وقد شكلت الأزمة الأوكرانية، ولا سيما بعد ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، إنذاراً مهماً لصانعي القرار الأوروبيين، نظراً لأن جزءاً كبيراً من صادرات الغاز الروسي يمر عبر الأراضي الأوكرانية. وأدى ذلك إلى تصاعد النقاش داخل أوروبا حول ضرورة تقليل الاعتماد على الطاقة الروسية من خلال رفع كفاءة استخدام الطاقة، وتنويع مصادر الإمداد، والتوسع في مصادر الطاقة البديلة. كما اتجهت بعض الدول الأوروبية، وفي مقدمتها ألمانيا وإيطاليا وبولندا، إلى تبني سياسات تهدف إلى خفض الاستهلاك وتعزيز أمن الإمدادات البيئية^(٢١)

ثانياً: إعادة تأميم قطاع الطاقة الروسي تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها في سوق الطاقة العالمية من خلال إعادة تنظيم قطاع الطاقة وترسيخ سيطرة الدولة عليه. وفي هذا الإطار طُرحت رؤية تقسم المجال الأوراسي إلى مناطق رئيسية لاستهلاك وإنتاج الطاقة؛ إذ تمثل أوروبا وآسيا أبرز مناطق الاستهلاك، في حين تتركز

مثال : رسم بياني (٢) توزيع صادرات الطاقة الروسية (اعداد الباحث)



المصدر : مصدر سبق ذكره
<https://jocu.journal.ekb.eg>

أسهم التأثير الكبير لروسيا في سوق الطاقة العالمية في انضمامها إلى مجموعة الدول الثماني بعد أن كانت مجموعة السبع الصناعية. وقد اتسمت العلاقات الطاقوية بين روسيا والاتحاد الأوروبي بدرجة من الاستقرار منذ فترة الحرب الباردة، على الرغم من الخلافات السياسية بين الطرفين. وتُعد روسيا من أكبر موردي النفط والغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، إذ شكلت صادراتها نسبة مهمة من واردات الغاز الأوروبية، وكان الجزء الأكبر من هذه الصادرات يُنقل عبر خطوط الأنابيب المارة بأوكرانيا وبيلا روسيا وصولاً إلى عدد من الدول الأوروبية، ولا سيما ألمانيا وإيطاليا وفرنسا ودول أوروبا الوسطى. وقد حافظت هذه العلاقة الطاقوية على قدر من الاستمرارية رغم الأزمات المختلفة، غير أن اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على الطاقة الروسية جعل مسألة أمن الطاقة قضية محورية في العلاقات بين الجانبين أصدرت المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠٠ وثيقة

حتى عام ٢٠٣٠، التي ركزت على تعزيز الدور الدولي لروسيا في قطاع الطاقة من خلال المشاركة الفاعلة في المفاوضات الدولية المتعلقة بالطاقة، وتطوير التعاون مع المنظمات والدول المختلفة، وتوسيع حضور شركات الطاقة الروسية في الأسواق العالمية، فضلاً عن تطوير البنية التحتية لنقل الطاقة وتنويع طرق التصدير والأسواق المستقبلية.

وتتمثل أبرز استراتيجيات أمن الطاقة الروسي في التنسيق مع كبار منتجي الطاقة للحفاظ على استقرار الأسواق، وزيادة صادرات النفط والغاز عبر تطوير خطوط الأنابيب ووسائل النقل، والسعي إلى التحكم في مسارات نقل الطاقة، وتعزيز الاستثمارات الطاقوية الروسية في الخارج، إضافة إلى تنمية الشراكات مع الدول المنتجة للطاقة. كما تعمل روسيا على تنويع طرق الإمداد وتجنب الاعتماد على دول العبور، إلى جانب التوجه نحو تنويع الأسواق، ولا سيما عبر تعزيز الصادرات إلى الأسواق الآسيوية (٢٣)

المبحث الثالث : تحولات الادراك الاستراتيجي الروسي بعد عام ٢٠٢٢

الأسس الجيوسياسية والفكرية للإدراك الطاقوي الروسي

تتشكل الرؤية الروسية للطاقة من محددات جيوسياسية وفكرية كرسّت اعتبارها مصدراً رئيسياً للقوة والنفوذ الدولي.

وقد أسهم اتساع الجغرافيا ووفرة الموارد النفطية

مناطق الإنتاج في روسيا والقطب الشمالي ومنطقة بحر قزوين والشرق الأوسط، وهي مناطق مترابطة جغرافياً وتشهد العديد من بؤر الصراع المرتبطة بالمنافسة على موارد الطاقة.

ومن منظور الجغرافيا السياسية للطاقة، تحاول روسيا تنويع توجهاتها الاستراتيجية وعدم الاكتفاء بالسوق الأوروبية، عبر تعزيز علاقاتها مع الشرق والغرب بما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية. كما أسهم تزايد إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة في تغيير موازين الطاقة العالمية، الأمر الذي دفع روسيا إلى تعزيز حضورها في الشرق الأوسط والسعي إلى توسيع نفوذها في أسواق الطاقة. ويعتمد هذا النفوذ إلى حد كبير على قدرتها على التحكم في إنتاج الطاقة والتأثير في أسعارها، كما ظهر في اتفاق خفض إنتاج النفط مع المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٦، الذي أسهم في دعم أسعار النفط العالمية (٢٤)

ثالثاً : استراتيجيات امن الطاقة الروسي

وضعت روسيا أسس سياستها في مجال الطاقة عام ٢٠٠٠ عبر اعتماد وثيقة استراتيجية لتطوير موارد الطاقة حتى عام ٢٠٢٠، والتي هدفت إلى دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز المصالح الجيوسياسية لروسيا من خلال توظيف ما يُعرف بدبلوماسية الطاقة. وفي هذا السياق سعت روسيا إلى تعزيز التعاون الطاقوي مع أوروبا الغربية، والمنافسة على تطوير موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين، وفتح أسواق جديدة في الشرق الأوسط، إضافة إلى التوسع في أسواق أخرى.

وفي عام ٢٠٠٩ صدرت استراتيجية الطاقة

عاملاً مؤثراً في أمن الطاقة الأوروبي^(٢٥)

خارطة رقم (٣) خطوط أنابيب الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا اعتباراً من مارس ٢٠٢١

المصدر : هلال (٢٠٢١) . السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية : دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٢، (٣) ٢٠١-١٦٥، <https://journals.ekb.eg>

وشهدت العلاقات بين روسيا وأوكرانيا سلسلة من الأزمات المرتبطة بإمدادات الغاز الطبيعي منذ عام ٢٠٠٥، نتيجة الخلافات حول أسعار الغاز وتكاليف نقله والديون المستحقة. ففي مارس/ آذار ٢٠٠٥ اندلع نزاع حاد عندما اتهمت روسيا أوكرانيا بعدم سداد ثمن الغاز وتحويل جزء من الإمدادات الموجهة إلى أوروبا للاستخدام المحلي، وهو ما اعترفت به لاحقاً شركة Naftogaz بسبب الظروف المناخية القاسية وزيادة الطلب الداخلي.

بلغت الأزمة ذروتها في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ عندما أوقفت روسيا إمدادات الغاز المارة عبر الأراضي الأوكرانية، قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق مؤقت واستئناف الإمدادات. إلا أن الخلافات تجددت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بسبب الديون الأوكرانية، وتفاقت مرة أخرى في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، مما أدى إلى اضطرابات كبيرة في إمدادات الغاز إلى نحو ثمانين عشرة دولة أوروبية تعتمد على الغاز الروسي المنقول عبر أوكرانيا.

وفي عام ٢٠١٠ أصدرت محكمة التحكيم في Stockholm حكماً يقضي بإعادة كميات كبيرة

والغازية، إلى جانب الإرث الجيوبوليتيكي، في ترسيخ هذا التصور الاستراتيجي.

وعليه، يهدف التحليل إلى بيان أثر هذه الأسس في توجيه السياسات الروسية في مجال الطاقة

المطلب الاول : الاعتماد الطاقوي المتبادل بين روسيا واروبا

يمثل الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة أحد أبرز ملامح العلاقة بين روسيا والدول الأوروبية، حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة على واردات الغاز الطبيعي الروسي لتلبية جزء مهم من احتياجاته الطاقوية. وقد منح هذا الاعتماد موسكو قدرة نسبية على التأثير في سياسات بعض الدول الأوروبية.^(٢٤)

كما كشفت النزاعات المتكررة بين روسيا وأوكرانيا، ولا سيما بين شركة الغاز الروسية Gazprom وشركة الطاقة الأوكرانية Naftogaz، عن طبيعة التعقيدات التي تحكم إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا. فقد تجاوزت هذه الخلافات إطارها التجاري المتعلق بالأسعار والديون لتأخذ أبعاداً سياسية ودبلوماسية أوسع، الأمر الذي هدد استقرار إمدادات الغاز إلى عدد من الدول الأوروبية.

ويزداد هذا الأمر أهمية بالنظر إلى أن روسيا توفر نسبة معتبرة من الغاز الطبيعي المستهلك في European Union، كما يمر جزء كبير من هذه الإمدادات عبر خطوط الأنابيب التي تعبر الأراضي الأوكرانية، وهو ما يجعل استقرار العلاقات بين روسيا وأوكرانيا

الرافض لاستمرار عبور الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية، معتبراً أن ذلك يمنح روسيا عائدات مالية إضافية في ظل استمرار الحرب.

وتشير التقديرات إلى أن روسيا قد تخسر نحو خمسة مليارات يورو سنوياً نتيجة توقف هذا المسار الحيوي لنقل الغاز. وكانت عدة دول أوروبية، مثل Austria و**Slovakia** و**Moldova** إضافة إلى إقليم Transnistria، تعتمد على الغاز الروسي الذي يعبر عبر أوكرانيا.

وقد أعلنت النمسا أنها تمكنت من إيجاد موردين بديلين للطاقة، في حين أكدت حكومة مولدوفا امتلاكها احتياطات كافية من الغاز لفترة مؤقتة، مع احتمال الاعتماد على واردات الكهرباء من أوروبا لاحقاً. أما سلوفاكيا فقد أكدت قدرتها على تلبية احتياجاتها من الغاز، لكنها أشارت إلى خسائر مالية تُقدَّر بنحو ٥٠٠ مليون يورو سنوياً نتيجة توقف رسوم العبور، مطالبةً بتعويض عن هذه الخسائر سلوفاكيا^(٢٧) ثانياً / ابرز الدول المستوردة للغاز الروسي.

قبل اندلاع Russian invasion of Ukraine في فبراير/شباط ٢٠٢٢، كان أكثر من ٤٠٪ من واردات الغاز الطبيعي إلى Europe يأتي من روسيا عبر عدة خطوط أنابيب رئيسية، وكانت بعض الدول الأوروبية تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي بنسبة تجاوزت ٨٠٪ من إجمالي وارداتها، مثل Austria و**Latvia**.

إلا أن الحرب والعقوبات التي فرضها

من الغاز إلى شركة RosUkrEnergo المرتبطة بشركة Gazprom. وفي السنوات اللاحقة سعت روسيا إلى تقليل اعتمادها على مسار العبور الأوكراني عبر تطوير خطوط أنابيب بديلة مثل Nord Stream ٢ و**TurkStream**.

ازدادت التوترات بعد عام ٢٠٢١ مع ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا، ثم تصاعدت بشكل أكبر عقب اندلاع Russian invasion of Ukraine، حيث فرض European Union عقوبات على روسيا، وردت موسكو بالمطالبة بدفع ثمن الغاز بالروبل. كما تعرضت البنية التحتية لنقل الغاز في أوكرانيا لأضرار نتيجة العمليات العسكرية، مما أدى إلى تعطيل عدد من محطات نقل الغاز.

ورغم هذه التوترات استمرت بعض تدفقات الغاز الروسي عبر أوكرانيا خلال عام ٢٠٢٣ إلى دول أوروبية مثل النمسا وسلوفاكيا والمجر، إلا أن حجم الإمدادات تراجع بشكل ملحوظ. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥ توقفت عمليات عبور الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية بعد انتهاء العقد الموقع بين Gazprom و**Naftogaz**، وهو ما يعكس تحولات جوهرية في خريطة إمدادات الطاقة في أوروبا^(٢٨)

أولاً : إنهاء نقل الغاز

في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥ أوقفت أوكرانيا جميع عمليات عبور الغاز الروسي عبر أراضيها بعد انتهاء العقد الموقع عام ٢٠١٩ بين شركة Naftogaz الروسية وشركة Gazprom الأوكرانية. وجاء هذا القرار في ظل الموقف الذي أعلنه الرئيس Volodymyr Zelenskyy

وأدت هذه الإجراءات إلى صعوبات متزايدة أمام روسيا في الحصول على التكنولوجيا الغربية المتقدمة اللازمة لتطوير قطاع الطاقة، الأمر الذي دفعها إلى الاعتماد بدرجة أكبر على التقنيات المحلية وتعزيز التعاون مع دول آسيوية مثل الصين والهند .

رابعا: أهمية الغاز الروسي

تتبع أهمية الغاز الروسي من امتلاك روسيا واحدة من أكبر احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم، إذ تقدر بنحو ١٦٨٠ تريليون قدم مكعب، وهو ما يمثل قرابة ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي. وتتركز معظم هذه الاحتياطات في مناطق سيبيريا وحوض الفولغا-الأورال، إضافة إلى امتلاك روسيا أحد أكبر أنظمة نقل الغاز في العالم.

وعلى صعيد الاستهلاك المحلي، شكّل الغاز الطبيعي عام ٢٠٢٢ المصدر الرئيس للطاقة في روسيا بنسبة تقارب ٥٢٪ من إجمالي استهلاك الطاقة، كما أسهم بنسبة كبيرة في إنتاج الطاقة المحلية وتوليد الكهرباء. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الاستهلاك الداخلي، فإن حجم الإنتاج يفوق الطلب المحلي، مما يتيح لروسيا تصدير كميات كبيرة إلى الأسواق الخارجية.

أما من حيث الإنتاج والتصدير، فقد بلغ إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي نحو ٦٦٦,٧ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٤، في حين شهدت صادرات الغاز زيادة ملحوظة خلال العام نفسه، سواء عبر خطوط الأنابيب أو في صورة غاز طبيعي مسال، وهو ما يعزز مكانة روسيا كأحد أبرز الموردين الرئيسيين للطاقة في العالم (٢٩)

European Union أدت إلى تحولات كبيرة في تجارة الغاز الروسي، مما دفع موسكو إلى تبني استراتيجية جديدة تقوم على تنويع أسواق التصدير والتوجه بشكل أكبر نحو الأسواق الآسيوية.

ووفقاً لبيانات رسمية روسية لعام ٢٠٢٤، تصدرت فرنسا قائمة مستوردي الغاز الروسي، حيث ارتفعت مشترياتها بنسبة تقارب ٣٠٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣ لتصل إلى نحو ١,٩ مليار يورو. وجاءت Hungary في المرتبة الثانية ب واردات بلغت نحو ١,٦ مليار يورو، تلتها إسبانيا بقيمة ١,٤ مليار يورو. كما احتلت تركيا المرتبة الرابعة مع زيادة ملحوظة في وارداتها، تليها الصين التي شهدت أيضاً ارتفاعاً في حجم استيراد الغاز الروسي .

ثالثاً / العقوبات الغربية على روسيا.

في ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥ أعلنت إدارة الرئيس الأميركي جوبايدين رض حزمة واسعة من العقوبات استهدفت قطاعي النفط والغاز في روسيا، ووصفت بأنها من أشد العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الروسي منذ بدء القيود الغربية عقب روسيا (٢٨)

وشملت هذه العقوبات قيوداً على صادرات النفط ومشتقاته، إضافة إلى إدراج بعض منشآت الغاز الطبيعي المسال ضمن قوائم العقوبات، في خطوة تهدف إلى زيادة الضغط الاقتصادي على موسكو. كما طالبت العقوبات شركتين روسيتين بارزتين هما Gazprom و Neft و**Surgutneftegas**، بما في ذلك أنشطتهما المرتبطة بالتكرير والخدمات النفطية.

يفترض هذا السيناريو قدرة روسيا على الحفاظ على مكانتها كأحد أبرز مصدري الطاقة في العالم، مستفيدة من احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز الطبيعي، ومن البنية التحتية المتطورة التي تمتلكها في مجال إنتاج الطاقة ونقلها. وفي هذا السياق، قد تتمكن موسكو من إعادة توجيه صادراتها الطاقوية نحو الأسواق الآسيوية، خاصة الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا، التي تشهد نمواً متزايداً في الطلب على الطاقة.

يستند سيناريو استمرار القوة الطاقوية الروسية إلى إعادة توجيه الصادرات نحو الأسواق الآسيوية (الصين والهند)، وتطوير البنية التحتية لتصدير الغاز والنفط، مع استمرار دورها كمورد عالمي رئيسي، وتحديث قطاعها النفطية، والتوجه نحو الطاقة الهيدروجينية، مما يضمن لها نفوذاً جيوسياسياً رغم العقوبات الغربية^(٣٠).

أبرز ملامح استمرار القوة الطاقوية الروسية:

• إعادة توجيه الصادرات (التحول نحو الشرق): بدلاً من السوق الأوروبية، تركز روسيا على تعزيز صادراتها إلى آسيا عبر مشاريع مثل «قوة سيبيريا» لتلبية الطلب المتزايد هناك.

• تحديث البنية التحتية والاستثمار: خطط روسيا لإنتاج «الوقود الأزرق» (الهيدروجين من الغاز) وتوسيع مشاريع الغاز الطبيعي المسال لضمان التصدير الآمن بعيداً عن دول العبور.

• استراتيجية الطاقة ٢٠٥٠: تتوقع استمرار نمو الطلب العالمي على النفط حتى ٢٠٣٥، وتخطط لإنتاج ١٠٠ مليون طن من الوقود الهيدروجيني

المطلوب الثاني/ مستقبل الطاقة وخيارات روسيا الاستراتيجية

يتشكل الإدراك الطاقوي الروسي من تفاعل عوامل جيوسياسية وفكرية ارتبطت باتساع الجغرافيا ووفرة الموارد، مما رسّخ دور الطاقة كركيزة للقوة الوطنية.

كما أسهم الفكر الجيوبوليتيكي في تعزيز الربط بين الموقع الجغرافي والنفوذ الدولي، بما انعكس على توظيف الطاقة كأداة استراتيجية.

وعليه، يمثل تحليل هذه الأسس مدخلاً أساسياً لفهم السلوك الروسي في إدارة موارد الطاقة على المستوى الدولي

الرؤية المستقبلية للطاقة الروسية وتحليل سيناريوهات

تعد روسيا أحد الفاعلين الرئيسيين في النظام الطاقوي العالمي نظراً لما تمتلكه من احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى شبكة واسعة من البنى التحتية لنقل الطاقة تربطها بالعديد من الأسواق الإقليمية والدولية. غير أن التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها النظام الدولي، خاصة بعد تصاعد التوترات بين روسيا والغرب، إلى جانب التغيرات في بنية أسواق الطاقة العالمية، تفرض مجموعة من المسارات المحتملة التي قد تحدد مستقبل الطاقة الروسية خلال العقود القادمة.

ويمكن تحليل هذه المسارات من خلال ثلاثة سيناريوهات رئيسية.

أولاً: سيناريو استمرار القوة الطاقوية الروسية

بحلول ٢٠٣٠.

• الهيمنة على الإنتاج : تستمر شركات مثل غازبروم في الهيمنة على معظم إنتاج وتصدير الغاز، مما يضمن استقرار الإمدادات الروسية.

التحديات امام هذا السيناريوهات:

• العقوبات الغربية : تشكل تحدياً لتقنيات استخراج الطاقة وتصديرها.

• المنافسة والتغيرات في السوق : تنافس مصادر الطاقة المتجددة، مما قد يقلل من فعالية الطاقة كأداة ضغط سياسي.

• النتائج الاستراتيجية:

تشكل الطاقة ركيزة أساسية في السياسة الخارجية والاقتصاد في روسيا، إذ تعتمد موسكو على مواردها الطاقوية لتعزيز نفوذها الجيوسياسي في العلاقات الدولية. كما تستخدم صادرات الطاقة، ولا سيما الغاز الطبيعي، أداة للتأثير في مواقف بعض الدول في القضايا الدولية.

وفي إطار التكيف مع التحولات في أسواق الطاقة العالمية، تسعى روسيا إلى تنويع مصادر الطاقة من خلال تطوير مشروعات الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى جانب التوسع في استثمارات الغاز الطبيعي المسال. ويسهم هذا التوجه في فتح أسواق جديدة خارج نطاق خطوط الأنابيب التقليدية، مما يعزز مرونة الاستراتيجية الطاقوية الروسية ويقلل من تأثير الضغوط الجيوسياسية المرتبطة بالأسواق الأوروبية^(٣١).

ثانياً: سيناريو التكيف مع التحولات في النظام الطاقوي العالمي

يقوم هذا السيناريو على فرضية أن روسيا ستسعى إلى التكيف مع التحولات المتسارعة في مزيج الطاقة العالمي، خاصة في ظل التوجه الدولي نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وفي هذا الإطار، قد تعمل موسكو على تنويع اقتصادها الطاقوي من خلال الاستثمار في التقنيات الجديدة المرتبطة بالطاقة، مثل الهيدروجين والطاقة النووية السلمية.

ابرز ملامح سيناريو التكيف والتحول الطاقوي:

• زيادة طاقة الرياح والطاقة الشمسية: رفع القدرة الإنتاجية لطاقة الرياح البرية والبحرية، وزيادة القدرة الإنتاجية للطاقة الشمسية الكهروضوئية عدة أضعاف للوصول إلى المستهدفات بحلول عام ٢٠٣٠.

• تعزيز كفاءة الطاقة : تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة والنقل والمباني لتقليل الانبعاثات الكربونية.

• التحول نحو الهيدروجين الأخضر والنووي : تبرز الطاقة النووية والهيدروجين الأخضر كمصادر رئيسية جديدة للطاقة النظيفة.

• تحديث الشبكات والبنية التحتية : الاستثمار في تحديث الشبكات لتعزيز التكامل الإقليمي واستيعاب مصادر الطاقة المتجددة المتغيرة.

• التنوع الاقتصادي للدول النفطية : تكيف الاقتصادات المعتمدة على النفط من خلال التنويع، والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، والحد من المخاطر المرتبطة بإنتاج الوقود الأحفوري.

أبعاد وعوامل تراجع الدور الطاقوي الروسي^(٣٣):

• خسارة السوق الأوروبية: أدى غزو أوكرانيا إلى سعي أوروبا الحثيث لإنهاء اعتمادها على الغاز والنفط الروسيين، مما أفقد روسيا أكبر وأهم عملائها.

• العقوبات والقيود الفنية: فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي عقوبات شاملة حددت من قدرة روسيا على تصدير الطاقة، وقلصت إيراداتها نتيجة الخصومات الكبيرة على النفط.

• التحديات البنيوية والتقنية: يواجه القطاع الروسي صعوبات في استخراج النفط والغاز بسبب نقص التقنيات الغربية الحديثة، مما يهدد الإنتاج المستقبلي.

التوجه نحو الشرق (الصين والهند): تحاول روسيا تعويض خسارتها في أوروبا بتوجيه صادراتها إلى آسيا، لكن هذا يضعها في موقف تفاوضي أضعف، ويفرض عليها خصومات مالية، ويربط اقتصادها بشكل مفرط بأسواق محددة.

• تحول الطاقة العالمي: التوجه العالمي نحو مصادر الطاقة المتجددة يقلل على المدى الطويل من أهمية الوقود الأحفوري الذي يعتمد عليه الاقتصاد الروسي بشكل شبه كلي.

النتائج الاستراتيجية:

أدى تراجع النفوذ الطاقوي لروسيا في الأسواق الأوروبية إلى انتقالها نسبياً من موقع الدولة القادرة على استخدام الطاقة كأداة ضغط سياسي إلى وضع يفرض عليها البحث عن أسواق ومشتريين جدد لصادراتها. وقد ينعكس ذلك على مستوى نفوذها السياسي والاقتصادي في النظام الدولي.

خلاصة تحليلية

• التكيف مع التغير المناخي: تطوير حلول استباقية للتكيف مع آثار تغير المناخ، وإدارة المخاطر المرتبطة به. النتائج الاستراتيجية:

• الاستهلاك الأمثل: ترشيد استهلاك الطاقة وتبني تقنيات العزل للمباني.

• تطوير النقل: استخدام مركبات تعمل بمصادر طاقة بديلة وصديقة للبيئة.

• الشراكة والتعاون: تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتعاون الإقليمي لمشاريع الطاقة النظيفة.

• دعم المشاركة المجتمعية: ضمان قبول مجتمعي للمشاريع الخضراء وتوفير فرص عمل جديدة.

كما قد تتجه روسيا إلى تطوير سياسات طاقوية أكثر مرونة تقوم على تنويع الأسواق والشركاء الاقتصاديين، بما يسمح لها بالحفاظ على دور مؤثر في أسواق الطاقة العالمية رغم التغيرات التي يشهدها النظام الطاقوي الدولي.^(٣٤)

ثالثاً: سيناريو تراجع الدور الطاقوي الروسي

يفترض هذا السيناريو احتمال تراجع الدور الطاقوي الروسي نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، وتراجع الطلب العالمي على الوقود الأحفوري نتيجة التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة. وقد يؤدي ذلك إلى تقليص حصة روسيا في الأسواق العالمية للطاقة، خاصة في الأسواق الأوروبية التي تمثل تقليدياً أحد أهم الوجهات لصادرات الطاقة الروسية.

الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات تهدف إلى تقليص الاعتماد على الطاقة الروسية، الأمر الذي أدى إلى تفكك نمط الاعتماد المتبادل الذي حكم العلاقة بين الطرفين لعقود.

إن هذا التحول المتبادل لا يعكس فقط أزمة في العلاقات الروسية - الأوروبية، بل يشير إلى انتقال الطاقة إلى موقع أكثر مركزية في الصراع بين القوى الكبرى، حيث أصبحت أداة لإعادة تشكيل موازين القوة في النظام الدولي.

الاستنتاجات

أظهرت الدراسة أن الطاقة تمثل عنصرًا بنيويًا في الإدراك الاستراتيجي الروسي، وليست مجرد قطاع اقتصادي، إذ ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمفاهيم القوة والمكانة الدولية والأمن القومي.

أدى عام ٢٠٢٢ إلى نقطة تحول مفصلية في طبيعة التفاعل الطاقوي بين روسيا وأوروبا، حيث انتقلت العلاقة من الاعتماد المتبادل إلى نمط تنافسي ذي طابع جيواقتصادي.

لم يؤدّ تراجع الصادرات الروسية إلى أوروبا إلى إضعاف الدور الطاقوي لروسيا بقدر ما دفعها إلى إعادة توجيه استراتيجيتها نحو أسواق بديلة، الأمر الذي يعكس قدرة عالية على التكيف مع الضغوط الدولية.

كشفت الاستراتيجية الروسية عن توظيف متزايد للطاقة بوصفها أداة لتحقيق التوازن في مواجهة العقوبات الغربية، من خلال تنويع الشركاء، وإعادة هيكلة طرق التصدير، وتبني أدوات مالية وتجارية بديلة.

في ضوء السيناريوهات السابقة، يمكن القول إن مستقبل الطاقة الروسية سيتحدد إلى حد كبير بمدى قدرة موسكو على التكيف مع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها النظام الدولي. فبينما تمتلك روسيا مقومات قوية تتيج لها الحفاظ على مكانتها كقوة طاقوية عالمية، فإن استمرار هذه المكانة يتطلب تبني سياسات أكثر مرونة في إدارة قطاع الطاقة، وتنويع الأسواق والشركاء الاقتصاديين، إضافة إلى مواكبة التحولات التكنولوجية في مجال الطاقة

الخاتمة

أفضت التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد عام ٢٠٢٢ إلى إعادة تعريف موقع الطاقة في التفاعلات الجيوسياسية، ولم تعد العلاقات الطاقوية تدّار وفق منطق الاعتماد الاقتصادي المتبادل بقدر ما أصبحت جزءًا من معادلات الصراع وإعادة توزيع القوة. وفي هذا السياق برزت روسيا بوصفها نموذجًا لدولة وظّفت مواردها الطاقوية ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على مكانتها الدولية ومواجهة الضغوط التي فرضتها البيئة الدولية الجديدة، ولا سيما من قبل الاتحاد الأوروبي.

وقد بيّن البحث أن التحول في الاستراتيجية الطاقوية الروسية لم يكن مجرد استجابة ظرفية للعقوبات، بل جاء نتيجة إدراك استراتيجي أعاد ترتيب أولويات السياسة الخارجية الروسية، من خلال تقليل الاعتماد على السوق الأوروبية، والانفتاح على فضاءات جيواقتصادية بديلة، وتسييس أدوات الطاقة بما يخدم إعادة التوازن في علاقاتها الدولية. وفي المقابل، اتجه

القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠١٨، ص ٤٥.

USEKhttps://msierra.usek.edu

علي الدين هلال، النظم السياسية والسياسة الخارجية، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩، ص ١٠٢. مكتبة نور
www.noor-book.com

عبد الوهاب الكيالي، السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٠، ص ٨٨. <https://asjp.cerist.dz>

محمد بن هويدي، اقتصاديات الطاقة في العلاقات الدولية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٢١، ص ٦٧. <https://fac.ksu.edu.sa>

محمد عبد السلام، أمن الطاقة والتحويلات الجيوسياسية العالمية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٢، ص ٥٩. <https://futureuae.com>

بافل باييف الاتحاد الروسي: كفاح من أجل التعددية القطبية و أوفال للعواقب في جرايمي هيرد القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي ط ١ (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠١٣) ص ٢٠٧. <https://iasj.rdd.edu.iq>

بن سي قدور عبد القادر مبادض سياسة روسيا تجاه امن الطاقة بين المدخل الاقتصادي والتعثير

أسهمت سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال تنويع مصادر الطاقة في تقليص مستوى الاعتماد على روسيا، إلا أنها في الوقت نفسه أدت إلى ارتفاع كلفة الطاقة وإعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة الأوروبي.

أكدت الدراسة أن الصراع في مجال الطاقة بعد عام ٢٠٢٢ يعكس تحولاً أوسع في بنية النظام الدولي باتجاه تعددية قطبية تتزايد فيها أهمية الأدوات الجيواقتصادية.

المصادر

د. خديجة عرفة محمد، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، الطبعة الاولى، ٢٠١٤م، ص ٥٢، على الرابط: <https://library.alistiqlal.edu.ps/book>

عبدالقادر دندن، استراتيجيات الانبئة لأمن الطاقة وتعثيرها على الاستقرار في محيطها اتقليمي: أسيا الوسطى - جنوب أسيا - شرق وجنوب شرق أسيا، أطروحة دكتوراه مقدمة من كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية في جامعة الحا لخضر - باتنة، الجزائر، ص ٤٨، ع رابط <https://studies.aljazeera.net>

عمرو عبدالعاطي، امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٤م، ص ٥٦. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات <https://www.dohainstitute.org>

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،

وتأثيرها على حلف شمال الأطلسي. مجلة العلوم السياسية, (٧٠), ٨٨-٥٧. <https://jcopolicy.uobghdad.edu.iq>

فراس عباس هاشم. (٢٠٢٥). الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية تجاه ساحات التنافس الجيوبوليتيكية (منطقة جنوب شرق آسيا نموذجاً). مجلة العلوم السياسية, (٦٩), ١٨٤-١٥٥. <https://jcopolicy.uobghdad.edu.iq>

حسام، إبراهيم (٢٠٢٣). تداعيات الحرب الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي في ظل إستراتيجية الهيمنة الطاقوية الروسية. <https://jocu.journals.ekb.eg>

منذر ماخوس. (٢٠٢٢). الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآفاق سوق الطاقة الدولية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. <https://books.google.com>

علي مفتاح علي الشاوش. (٢٠٢٣). تأثير الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية. Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences, (٤), ٣٥٨-٣٣٨. <https://jhas.bwu.com>

المصادر الأجنبية

Susan Strange, States and Markets, London: Pinter Publishers, ١٩٩٤, p. ٢٥.

السياسي المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد (١) الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ٢٠١٨، ص ص ٧ _ ٨. <https://asjp.cerist>

كاظم هاشم نعمة روسيا في السياسة الاسيوية ما بعد الحرب الباردة (عمان: امانة للنشر و التوزيع ٢٠١٣) ص ص ٤٤١ _ ٤٤٢. <https://www.dohainstituti.org>

المصدر سبق ذكره ص ص ٤٤٣ _ ٤٤٥. <https://www.dohainstituti.org>

احمد ملي التنافس الدولي على حوض قزوين مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد (٨٩) (لبنان: وزارة الدفاع الوطني ٢٠١٤). <https://www.lebarmy.gov.lb>

ازمة الجزيرة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل متاح ع الرابط التالي. <https://studies.aljazeera.net>

برونو ماسيس الجسر الاوراسي: كيف تفكر روسيا في جغرافية الطاقة بالشرق الاوسط مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة بحث منشور على موقع المركز بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢ على الرابط: <https://futureuae.com>

محفوظ رسول الامن الطاقوي الروسي بين الفرص و القيود (الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ٢٠١٧). <https://asjp.cerist.dz>

مصطفى سعد سيد بدوي، & دلال محمود السيد. (٢٠٢٥). الحرب الروسية الأوكرانية

<https://alalamain.edu.iq> .٢١٤

Tatiana Mitrova, Russian Energy Strategy, Oxford Institute for Energy Studies
<https://iasj.rdd.٥٦١..p> ,٢٠١٨, Studies edu.iq

Roland Dannreuther, Energy Security, Polity Press
<https://asjp.cerist.dz> .١٩٠ .p ,٢٠١٧

Richard Sakwa, Russia against the Rest, Cambridge University Press
<https://elqarar.com> .٢٠٥ .p ,٢٠١٧

الهوامش

١- د. خديجة عرفة محمد , امن الطاقة واثاره الاستراتيجية , جامعة نايف العربية للعلوم الامنية , الرياض , الطبعة الاولى , ٢٠١٤م , ص ٥٢ , على الرابط:
<https://library.alistiqlal.edu.ps/book>

٢- عبدالقادر دندن , اتستراتيجية الاينية لأمن الطاقة وتثيرها على الاستقرار في محيطها اتقليمي : أسيا الوسطى – جنوب أسيا – شرق وجنوب شرق أسيا , أطروحة دكتوراه مقدمة من كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية في جامعة الحالا لخضر – باتنة , الجزائر , ص ٤٨ ,
 ع رابط <https://studies.aljazeera.net>

٣- عمرو عبدالعاطي , امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية , المركز العربي للأبحاث

<https://pombo.free.fr>

Richard Sakwa, Russia against the Rest, Cambridge University Press
<https://www.١٦٢ .p> ,٢٠١٧, cambridge.org

Andrew Monaghan, Power in Modern Russia, Manchester University Press
<https://www.jstor.org> : ١٣٤ .p ,٢٠١٦

Thane Gustafson, The Bridge: Natural Gas in a Redivided Europe, Harvard University Press
<https://scispace.com> ١١٥

Tatiana Mitrova, Russian Energy Strategy, Oxford Institute for Energy Studies
<https://www.ifri.٤٥.p> ,٢٠١٨, Studies org

Roland Dannreuther, Energy Security, Cambridge: Polity Press
<https://www.politybooks.com> .١٤١ .p ,٢٠١٧

<https://www.politybooks.com>

Bobo Lo, Russia and the New World Disorder, London: Brookings Institution Press
<https://www.Bloomsbury.com> .٧٣ .p ,٢٠١٥

<https://www.Bloomsbury.com>

Thane Gustafson, The Bridge: Natural Gas in a Redivided Europe, Harvard University Press
<https://www.Bloomsbury.com> .p ,٢٠٢٠

- Strategy, Oxford Institute for Energy Studies, 2018, p. 45
<https://www.ifri.org>
- 11- Roland Dannreuther, Energy Security, Cambridge: Polity Press, 2017, p. 141.
<https://www.politybooks.com>
- ١٢- محمد عبد السلام، أمن الطاقة والتحول الجيوسياسية العالمية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٢، ص ٥٩.
<https://futureuae.com>
- 13- Susan Strange, States and Markets, London: Pinter Publishers, 1994, p. 25.
<https://pombo.free.fr>
- 14- Richard Sakwa, Russia against the Rest, Cambridge University Press, 2017, p. 162.
<https://www.cambridge.org>
- 15- Andrew Monaghan, Power in Modern Russia, Manchester University Press, 2016, p. 134 : <https://www.jstor.org>
- ١٦- بافل باييف الاتحاد الروسي: كفاح من أجل التعددية القطبية و أوفال للعواقب في جرايمي هيرد القوى العظمى و الاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي ط ١ (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ٢٠١٣) ص ٢٠٧
<https://iasj.rdd.edu.iq>
- ودراسة السياسات , بيروت , الطبعة الاولى, ٢٠١٤م, ص ٥٦. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
<https://www.dohainstitute.org>
- ٤- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠١٨، ص ٤٥.
<https://msierra.usek.edu>
- ٥- علي الدين هلال، النظم السياسية والسياسة الخارجية، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩، ص ١٠٢. مكتبة نور
<https://www.noor-book.com>
- ٦- عبد الوهاب الكيالي، السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٠، ص ٨٨
<https://asjp.cerist.dz>
- ٧- Bobo Lo, Russia and the New World Disorder, London: Brookings Institution Press, ٢٠١٥, p. ٧٣.
<https://www.Bloomsbury.com>
- ٨- محمد بن هويدي، اقتصاديات الطاقة في العلاقات الدولية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٢١، ص ٦٧.
<https://fac.ksu.edu.sa>
- 9- Thane Gustafson, The Bridge: Natural Gas in a Redivided Europe, Harvard University Press, 2020, p. 115 <https://scispace.com>
- 10- Tatiana Mitrova, Russian Energy

٢٤- مصطفى سعد سيد بدوي، & دلال محمود السيد. (٢٠٢٥). الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على حلف شمال الأطلسي. مجلة العلوم السياسية، (٧٠)، ٨٨-٥٧. <https://jcopolicy.uobghdad.edu.iq>

٢٥- فراس عباس هاشم. (٢٠٢٥). الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية تجاه ساحات التنافس الجيوبوليتيكية (منطقة جنوب شرق آسيا انموذجاً). مجلة العلوم السياسية، (٦٩)، ١٨٤-١٥٥. <https://jcopolicy.uobghdad.edu.iq>

٢٦- حسام، إبراهيم (٢٠٢٣). تداعيات الحرب الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي في ظل إستراتيجية الهيمنة الطاقوية الروسية. <https://jocu.journals.ekb.eg>

٢٧- منذر ماخوس. (٢٠٢٢). الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآفاق سوق الطاقة الدولية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. <https://books.google.com>. ٢٠٢٢

٢٨- علي مفتاح علي الشاوش. (٢٠٢٣). تأثير الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية. Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences، (٤)، ٣٥٨-٣٣٨. <https://jhas.bwu.com>

29- <https://jhas.bwu.com> مصدر سبق ذكره

30- Thane Gustafson, The Bridge:

١٧- بن سي قدور عبد القادر مبادض سياسة روسيا تجاه امن الطاقة بين المدخل الاقتصادي و التعثير السياسي المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد (١) الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ٢٠١٨، ص ص ٧ _ ٨. <https://asjp.cerist>

١٨- كاظم هاشم نعمة روسيا في السياسة الاسيوية ما بعد الحرب الباردة (عمان: امانة للنشر و التوزيع ٢٠١٣) ص ص ٤٤١ _ ٤٤٢. <https://www.dohainstituti.org>

١٩- المصدر سبق ذكره ص ص ٤٤٣ _ ٤٤٥. <https://www.dohainstituti.org>

٢٠- احمد ملي التنافس الدولي على حوض قزوين مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد (٨٩) (لبنان: وزارة الدفاع الوطني ٢٠١٤). <https://www.lebarmy.gov.lb>

٢١- ازمة الجزيرة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل متاح ع الرابط التالي <https://studies.aljazeera.net>

٢٢- برونو ماسيس الجسر الاوراسي: كيف تفكر روسيا في جغرافية الطاقة بالشرق الاوسط مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة بحث منشور على موقع المركز بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢ على الرابط: <https://futureuae.com>

٢٣- محفوظ رسول الامن الطاقوي الروسي بين الفرص و القيود (الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ٢٠١٧). <https://asjp.crest.dz>

الإدراك الاستراتيجي؛ السياسة الطاقوية
الروسية؛ الأمن الطاقوي؛ العلاقات الروسية-
الأوروبية؛ التحولات الجيوسياسية

:Abstract

This study explores the role of energy in Russian strategic thinking and the transformation of its energy ٢٠٢٢ policy toward Europe after amid geopolitical shifts. It argues that energy serves as a strategic tool shaping Russia's external behavior beyond its economic function. Using an analytical approach, the study examines export reorientation, shifting partnerships, and European sanctions. It concludes that Russia has shifted from interdependence with Europe to a model of competition and strategic repositioning, while Europe remains significant in its long-term strategic considerations

: Keywords

Strategic thinking; Russian energy policy; Energy security; Russia-Europe relations; Geopolitical shifts

Natural Gas in a Redivided Europe, Harvard University Press, 2020, p. 214. <https://alalamain.edu.iq>

31- Tatiana Mitrova, Russian Energy Strategy, Oxford Institute for Energy Studies, 2018, p.

.561 <https://iasj.rdd.edu.iq>

32- Roland Dannreuther, Energy Security, Polity Press, 2017, p. 190. <https://asjp.cerist.dz>

33- Richard Sakwa, Russia against the Rest, Cambridge University Press, 2017, p. 205. <https://elqarar.com>

:المستخلص

يتناول البحث دور الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الروسي وتحولات السياسة الطاقوية تجاه أوروبا بعد عام ٢٠٢٢ في ظل المتغيرات الجيوسياسية. وينطلق من فرضية أن الطاقة تمثل أداة استراتيجية تتجاوز بعدها الاقتصادي لتؤثر في السلوك الخارجي للدولة. ويعتمد البحث منهجاً تحليلياً لدراسة إعادة توجيه الصادرات، وتعديل الشراكات، والعقوبات الأوروبية. ويخلص إلى أن روسيا انتقلت من نمط الاعتماد المتبادل مع أوروبا إلى نمط المنافسة وإعادة التوضع، مع استمرار أهمية أوروبا في حساباتها الاستراتيجية بعيدة المدى

:الكلمات المفتاحية